يقول الجرجاني:

«- اعلم أن الفاعل كالجزء من الفعل ولذلك لم يجز تقديمه نحو أن تقول: الزيدان ضرب، فتقدم الزيدان على فعلهما الذي هو ضرب، وإنّما مثّلنا بالمثنى دون المفرد لأن من لا يحقّق يظن أنّه لا فصل بين قولك زيد ضرب، وضرب زيد حتّى كأنّه يرفع زيدا بضرب مقدما كان أو مؤخرا، فإذا قلنا له إن الفاعل لا يجوز تقديمه أخذ يناقض بهذا ويقول: زيد ضرب أحسن كلام، ولا يدري أن زيدا إذا قدّم، كان مرفوعا بالابتداء وكان الفاعل ضميره المستكن في ضرب بدلالة ما ذكرنا من أنّهم لا يقولون: الزيدان ضرب [1] - وتكمن أهمية هذا الشاهد في عملية الاستبدال التي يجريها الرضي على الشاهد المذكور فيضع المثنى في موضع المفرد ليلفت الانتباه إلى عدم تماثل الوظيفتين النحويتين.

لأنّك تقول: ضرب زيد

ضرب الزيدان

ضرب الزيدون

فلا تقع المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل، فإذا قارنت ذلك بقولك:

زيد ضرب

الزيدان ضربا

الزيدون ضربوا

علمت بمقتضى التغير الملاحظ في اللّفظ وجود ثابتين من ثوابت المضمون تسميهما وظيفة الفاعل ووظيفة المبتدإ.

وقد بيّن الجرجاني فساد هذه المماثلة المغلوطة بين:

ضرب زيد

وزيد ضرب

بحجة نحوية أخرى قوامها استبدال لفظ وملاحظة ما ينشأ عن ذلك من تغير في المعنى وقال لو كان زيد في الملفوظين السابقين فاعل ضرب، لوجب أن

1 المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ج 1 ص 327.